

الاستراتيجية الأمريكية واتجاه الإدارة الأمريكية نحو اعتماد سياسة التدخل المباشر والتخلي كلياً عن الحل الشامل وحل القضية الفلسطينية ، نتج عنه استقالة عدد من مستشاري مجلس الأمن القومي ، ومنهم وليم كوانت . وكان كوانت من دعاة حل القضية الفلسطينية والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وعدم الدخول في صدام مع منظمة التحرير والدول العربية الأخرى وخاصة السعودية . وبالرغم من أن وزير الخارجية فانس أكد في خطابه في بئر السبع على ضرورة حل « مشكلة الحقوق القومية لشعب فلسطين » ، إلا أن هذا مجرد تغطية للموقف الأمريكي الحقيقي الذي لا يريد حل المشكلة الفلسطينية ، ويعطي الأولوية الآن لفرض الهيمنة الأمريكية على المنطقة . ولقد أكد هذه النظرية السناتور هيلمن حينما ذكر بأن أمريكا « تجاهلت المشكلة الفلسطينية وأجلت إلى الأبد إمكانية إحلال سلام شامل وعادل في المنطقة يشمل الفلسطينيين » (٣٢) .

ولقد جاء تعيين المستشار اليهودي روبرت ستراوس وعدد من اليهود الصهاينة في مجلس الأمن القومي دليلاً على تمكن اللوبي الصهيوني من السيطرة على القرار الأمريكي وتجاهل حل المشكلة الفلسطينية . هذا بالإضافة إلى تصريح وزيراً لخارجية فانس بأنه لن يستمر في منصبه بعد عام ١٩٨٠ ، واستعداد الرئيس كارتر لدخول الانتخابات يضيف إلى قوة اللوبي الصهيوني وتمكنه من السيطرة على القرار الأمريكي فيما يتعلق بالشرق الأوسط .

#### المعاداة الكاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية

ضمن هذه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة ، تحاول المنظمات الصهيونية والقوى الأمريكية اليمينية والعسكرية إخراج منظمة التحرير والشعب الفلسطيني من العودة كلياً . فركزت الدعاية الصهيونية على أن المنظمة تمثل قوة « إرهابية » « متطرفة » في المنطقة مدعومة من الاتحاد السوفيتي - وتهدد بذلك المصالح الأمريكية وحلفاء أمريكا في المنطقة .

وركزت إسرائيل ومنظماتها الصهيونية في أمريكا على موضوع « الدولة الفلسطينية » التي ستكون حسب ادعائهم قاعدة للسوق في المنطقة وتهدد بذلك أمن وسلامة إسرائيل والدول العربية الأخرى بما فيها الأردن ومصر . وأشار بيان الجمعية الأمريكية الإسرائيلية السنوي إلى أن « أي دولة في الضفة الغربية بقيادة منظمة التحرير ستصبح قاعدة إرهابية سوفياتية ، هدفها القضاء على إسرائيل وقلب أنظمة الحكم العربية المجاورة » (٣٣) . وبسبب الضغط الصهيوني ، ردد معظم أعضاء الكونجرس الأمريكي هذه النظرية الإسرائيلية . واتخذ الكونجرس الأمريكي عدة قرارات هامة تؤكد معارضته لمنظمة التحرير ، أهمها قرار بمطالبة وزارة الخارجية بعدم السماح لممثلي المنظمة بدخول أمريكا ، وقرار بقطع المساعدات الأمريكية عن لجنة تنفيذ حقوق شعب فلسطين في الأمم المتحدة ، وتوصيات رفعت للرئيس كارتر بعدم الضغط على إسرائيل للانسحاب من الضفة الغربية وغزة وإقامة دولة فلسطينية تكون خطراً على أمن واستقرار إسرائيل (٣٤) . وهاجم عدد من أعضاء الكونجرس ، خاصة اليهود ، منظمة التحرير متهمينها بأنها تابعة للسوفيت وانها تعمل من أجل خلق المشاكل والاضطرابات في المنطقة . واتهم السناتور اليهودي رتشارد ستون المنظمة بأنها « عميلة للسوفيت » ويأنها تتعاون مع اليمن الجنوبي لضرب المصالح الأمريكية ، كما حاول عدد من أعضاء الكونجرس